

عرض توضيحي للتعديل المقترح على سقف الاقتراض لمجموعة "إي آند"

الجمعية العمومية – 26 نوفمبر 2024

Proprietary & Confidential

الجمعية العمومية

تعريف سقف الاقتراض

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة إي آند، فإن تعريف سقف الاقتراض هو:

الحد الأعلى للاقتراض المسموح به للشركة والمحدد بموجب قرار خاص صادر عن الجمعية العمومية وبموافقة المساهم الخاص. ويشمل حد الاقتراض سندات القرض والاقتراض والتسهيلات والالتزامات المالية والسندات أو الصكوك سواء القابلة وغير القابلة للتحويل إلى أسهم والضمانات البنكية.

التعديلات المقترحة على سقف الاقتراض

سقف الاقتراض الحالي

سقف الاقتراض هو مرة ونصف (150%) من نسبة صافي الدين الموحد إلى الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) لفترة الإثني عشر شهرًا الأخيرة وفقاً لأحدث البيانات المالية الموحدة لمجموعة إي آند والمتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المحاسبية (IFRS).

مقترح تعديل سقف الاقتراض مؤقتاً (1) (لمدة أقصاها 18 شهراً من تاريخ الموافقة)

سيتم رفع سقف الاقتراض مؤقتاً ليصل بحده الأقصى إلى مرتين (200%) من صافي الدين الموحد إلى الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) لفترة الإثني عشر شهرًا الأخيرة وفقاً لأحدث البيانات المالية الموحدة لمجموعة إي آند والمتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المحاسبية، مع التزام الشركة بإعادة سقف الاقتراض بحده الأقصى إلى مرة ونصف خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ الموافقة.

الغرض من التعديل (1)

تهدف هذه الزيادة المؤقتة على سقف الاقتراض إلى إتاحة المرونة المالية اللازمة للمجموعة في ضوء دمج عمليات الاستحواذ التي تم الإعلان عنها مؤخراً وإدارة السيولة المالية للمجموعة على مدى الأشهر الثمانية عشر القادمة.

وتعد هذه الموافقة على الزيادة المؤقتة موافقةً لمرة واحدة فقط ولا تشكل أية سابقة أو تفويضاً بزيادات مشابهة على سقف الاقتراض مستقبلاً، إلا بعد الحصول على موافقة بقرارٍ منفصل من الجمعية العمومية وبموافقة المساهم الخاص.

(1) يشمل سقف الاقتراض جميع الالتزامات التي تنطوي على فوائد مثل الاقتراضات المصرفية وسندات القرض والالتزامات المالية المتعلقة على وجه الخصوص بالاقتراضات أو التسهيلات أو السندات أو الصكوك سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة

نص القرار الخاص بتعديل سقف الاقتراض

ستنظر الجمعية لعمومية بإصدار قرار خاص بتعديل سقف الاقتراض ليصبح على النحو التالي:

رفع سقف الاقتراض مؤقتاً ليصل بحده الأقصى إلى مرتين (200%) من صافي الدين الموحد إلى الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) لفترة الإثني عشر شهراً الأخيرة وفقاً لأحدث البيانات المالية الموحدة لمجموعة إي آند والمتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المحاسبية (IFRS)، مع التزام الشركة بإعادة سقف الاقتراض بحده الأقصى إلى مرة ونصف خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ الموافقة. وهذه الزيادة المؤقتة هي لمرة واحدة فقط ولا تشكل أي سابقة أو حق لزيادات مشابهة على سقف الاقتراض مستقبلاً إلا بناءً على موافقة رسمية بقرار منفصل من الجمعية العمومية وبموافقة المساهم الخاص. ويشمل سقف الاقتراض جميع الالتزامات التي تنطوي على فوائد مثل الاقتراضات المصرفية وسندات القرض والالتزامات المالية المتعلقة على وجه الخصوص بالاقتراضات أو التسهيلات أو السندات أو الصكوك سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة.



شكرًا لكم